

اشكاليات التنمية في البلاد العربية

إشكالية الإصلاح الاقتصادي:

تمارس الضغوط على البلدان العربية كما على غيرها من دول العالم الثالث لتطبيق ما يسمى سياسات الإصلاح الاقتصادي وتحديدًا وصفات صندوق النقد الدولي القائمة في أساسها على الخصخصة أو بيع القطاع العام وتحرير التجارة (إلغاء الحماية الجمركية وفتح الأبواب أمام البضائع الأجنبية) ورفع القيود عن الاستثمارات الأجنبية وتوحيد أسعار الصرف.

والحقيقة أن العرب بحاجة حقاً إلى إصلاح اقتصادي جذري لكن ليس كما يريد البنك الدولي الذي يعبر عن مصالح مموليه.

فالقطاع العام هو بحاجة إلى إصلاح وليس إلى تصفية هذا القطاع هو بحاجة إلى إصلاح لمعاناته لعدد من الاختلالات:

- أ- إنتاجية العمل فيه متدنية بسبب فيض العاملين ونظام الأجور والحوافز وسوء الإدارة.
- ب- مؤسساته تخسر لأنها معنية بإنتاج وليس بالتسويق.
- ج- استخدامه من قبل المهيمنين عليه لأغراض شخصية وليس لأغراض التنمية .
- د- القطاع الخاص يستغل مؤسسات القطاع العام ويحاول تسخيرها لجني مزيد من الأرباح.
- هـ- العلاقات ضمن القطاع العام علاقات شخصية وليست مؤسساتية (الترفيـع – الترقية لا يتم على أساس الكفاءة وإنما المحسوبية).

هذه الاختلالات يمكن إصلاحها برغم تكلفتها الاقتصادية والاجتماعية والتي تبقى أقل كلفة من تصفية القطاع العام.

يمكن اصلاح هذه القطاعات مع توفر الإرادة السياسية والتي تعني المكاشفة والمحاسبة والشفافية،

المكاشفة أي أن لا يخاف أحد ان يقول رأيه والمحاسبة معروفة والشفافية أي أن لا تكون هناك صفقات سرية مريبة.

وسيادة الإرادة السياسية في الإصلاح يعني سيادة القانون أي نظام المؤسسات وقانونه. هذا الواقع هو الذي يحكم القطاع العام في كافة الدول العربية لكن لماذا لا يعتبر القطاع الخاص مناسبا للتنمية؟

-لان القطاع الخاص في الدول العربية لا يستثمر الا نادرا" في القطاعات الإنتاجية الرئيسية بل (المضاربات العقارية والقطاعات الهامشية في صناعة "علكة- شامبو-سكاكر) هذا واضح في تلفزات الدول العربية وهذا طبيعي فهو يتجه نحو القطاعات الاسهل والاوfer ربحا".

واقع الحال ان القطاع الخاص أيضا" بحاجة الى اصلاح جذري أيضا" وجوهر الاصلاح هو سد الثغرات والابواب التي ينفذ منها الى الربح السريع (الصناعي الجاد الذي يريد ان يؤسس لصناعة وطنية حقيقية صار في نظر تاجر المهربات والممنوعات وتاجر العقارات او وكيل الشركات الأجنبية أهبل تماما" مثل الموظف الشريف أهبل في نظر شطار الزمان.

لماذا لا يمكن الاستغناء عن القطاع العام؟

١- لان القطاع الخاص غير صالح وفق ما ورد.

٢- لان القطاع العام موجود في قطاعات اقتصادية واجتماعية لا يتجه اليها القطاع الخاص وهو يقوم بأدوار اجتماعية واقتصادية مهمة منها عمل المرأة ٧٠% يعملون في القطاع العام.

إشكالية المعرفة:

تتطلب التنمية الشاملة المتكاملة تخطيطاً للقوى العاملة، أي تحديد احتياجات المجتمع من هذه القوى وبيان كيفية إعدادها (تعليمها وتدريبها وتأهيلها)، هذا ما يعبر عنه شعار ربط التعليم باحتياجات المجتمع . والمشكلة تتمثل بجانبين في البلاد العربية الأول: مشكلة الخريجين بجوانبها المتعددة

هناك أعداد متزايدة من خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة كل عام (وهذا إنجاز كبير)، لكن أصبح معروفاً أن نسبة ضئيلة من هؤلاء تجد عملاً يتعلق بمجال اختصاصها (هذا إن وجد عمل)، وهذا الأمر ينسحب على مختلف الاختصاصات وليس الإنسانية فقط.

إضافة إلى أن الأعداد الكبيرة من طلبة الجامعات أدت من حيث النتيجة إلى تدني مستوى المعرفة الحقيقية للطالب الجامعي) فمثلاً تقرير التنمية البشرية في سورية لعام ٢٠٠٥ حدد ابعاد التعليم في القرن الواحد والعشرين بأربعة جوانب أساسية هي التي تشكل معمار التعليم كما يسميه التقرير.

هذه الجوانب هي:

التعليم من أجل توسيع الإدراك المعرفي.

التعليم من أجل العمل.

التعليم من أجل بناء الشخصية الإنسانية.

التعليم من أجل فهم المجتمع الإنساني ككل.

وقد تم التركيز في جميع هذه الأبعاد على مجموعة من المواصفات والخصائص للخريجين شكلت الصورة المثالية لهم في مجتمع المعرفة: الاستمرار في عملية التعليم مدى الحياة - التعليم من أجل توسيع الإدراك المعرفي - التسلح بالمهارات .

هنا نلاحظ بأن الصورة المرسومة للخريج هي صورة مثالية وجميلة ، ولكن رغم ما جاء فيها من جمال وما تمتعت به من سمات إلا أنها كانت بعيدة عن التشخيص الموضوعي لمعمل مظاهر البناء الاجتماعي التي تشكل في تداخلاتها مثبتات ومعوقات فاعلة تحول دون الوصول إلى الصورة المنشودة .

إذ كيف يمكن لقيمة التعليم والعمل الجاد والمنتج أن تسود في جو لا يحتاج أساساً لقيم العلم والإنتاج بل قيم وأخلاق الشطارة وتدبير الحال؟ وكيف يمكن لقيمة التعليم على الصعيد الفردي أن تسود في ظل تدني مردوده المادي؟

كيف يمكن لقيمة تحسين الكفاءة ذاتياً وزيادة الاهتمام بتحسين الأداء أن تسود في ظل وجود معايير الانتماء والوساطة في انتقاء طالبي العمل وليس معايير العمل للأكفاء والأجدر أو تكافؤ الفرص أمام المتعلمين والخريجين في سوق العمل؟

كيف يمكن لقيم زيادة المعرفة في الاختصاص أن تسود مع ضعف احتمال الحصول على فرصة عمل لهذا الاختصاص؟ كيف يمكن للمتعلم أن يطور مهاراته وخبرته مع تخلف أو عدم توفر التجهيزات التكنولوجية العملية اللازمة لذلك؟ .

إن توسيع قاعدة النشاط الاقتصادي لتأمين فرص العمل المناسبة وتحسين مردودها المادي المعيشي لإضفاء قيمة مادية على التعليم هي المدخل الموضوعي لزيادة قيمته المعنوية. (في غير مقدور الاستاذ الجامعي اليوم في أي من الأقسام النظرية أو التطبيقية أن يزيد في طلبه في بذل جهد إضافي من الطالب لإنجاز حلقة بحث صغيرة لأن الجواب معروف في ذلك).

إضافة إلى ذلك يأتي ترسيخ المعايير التي تكفل تكافؤ الفرص أمام الخريجين في سوق العمل حتى يشعر الواحد منهم أن عمله حق له يحصل عليه بالكفاءة والأهلية وليس بالطرق غير العقلانية، وربما في هذا بالتحديد تكمن الدوافع لتحسين الكفاءة وزيادة الاهتمام ببناء الذات، وفي هذا أيضاً ما يمكن أن يعيد الاعتبار لقيمة العلم والتعليم.

الثاني: قضية البحث العلمي وتحويله أيضاً من شعار إلى تطبيق عملي لأن القدرة على إبداع التكنولوجيا وتطويرها يرتبط ارتباطاً مباشراً بالبحث العلمي وتطويره فاليابان مثلاً تنفق من إجمالي إنتاجها المحلي على البحث العلمي والتطوير (٢.٨%) أوروبا الشرقية (٥.٢%) ، العدو الإسرائيلي (١.٣%) ، وأي من البلدان العربية لا يصل إلى (٠.٥%).

أيضاً هناك بالبلدان الصناعية هناك (٨٥) عالماً وفنياً بين كل (١٠٠٠) من السكان، في سنغافورة (٢٣)، إندونيسيا (١٢)، تونس (١.٤)، الأردن (١.٣)، سورية (٣.٦)، اليمن (٠.٢).

إشكالية التمويل:

المشكلة هنا تتعلق بمصادر التمويل، لأن المصدر الأساسي التقليدي المتمثل بالنفط هو في طريقه إلى النضوب، فخبراء النفط يقولون أن آبار النفط ستنتضب خلال العقود الأولى من القرن الواحد والعشرين في عدد من الدول العربية.

والمصدر الثاني التقليدي أيضاً هو الاستثمارات الأجنبية والتي صارت تتجه أخيراً إلى مناطق أخرى في العالم وخاصة أوروبا الشرقية وشرق آسيا لأن الأرباح أكبر والقيود أقل.

إذاً من أين يأتي بالأموال التي تحتاجها التنمية المطلوبة؟

الحل وكما يؤكد المختصون هو في التكامل الاقتصادي العربي لأنه أن الأوان للحديث عن أولئك الذي يتشدقون بالعروبة والإسلام ويوظفون أموالهم في بنوك الكفار كما يدعون، إضافة إلى وقف الهدر:

-في بناء القصور في أمريكا وكندا وغيرها.

-في الاستهلاك التفاخري حتى في أفقر الدول.

-الضرائب التي لا تجنى إلا من الضعفاء.

-الأنفاق العسكري يتمول في بلدان العالم الثالث. (١٠ اضعاف "١٦-٢٧" % من الناتج

الإجمالي مقابل ١-١٠ % من بلدان العالم الأخرى.